Grammatical and Semantic System in Ibn Al-Hajib's Thought and the Structural Basis of Syntax

Dr. Rachid AMMARTI[1]

Regional Academy of Fes-Meknes,
Morocco

Science Step Journal / SSJ

2024/Volume 2 - Issue 7

To cite this article: Ammarti, R. (2024). Grammatical and Semantic System in Ibn Al-Hajib's Thought and the Structural Basis of Syntax. Science Step Journal, 2(7), 164-182. https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121261. ISSN: 3009-500X.

Abstract

This study uses a philological approach that emphasizes description, analysis, and interpretation, this study explores the semantic-syntactic framework in Ibn Al-Hajib's Al-Idhah fi Sharh Sharh Al-Mufassal. The research identifies three analytical levels: categorical, syntactic, and semantic-syntactic.

At the categorical level, Ibn Al-Hajib classifies grammar into nouns, verbs, and particles, distinguishing them based on semantic independence. Nouns and verbs are semantically self-sufficient, while particles are not. Verbs, although indicative of action and time, depend on nouns for sentence construction, necessitating i'rab (inflection).

The syntactic level positions nouns as foundational to composition, with inflection arising naturally. Verbs inherently involve predication and govern grammatical relationships, emphasizing the role of composition in generating meaning.

Sentence construction relies on the relationship between subject and predicate at the semantic-syntactic level, necessitating nominative inflection. Other elements, derived from verbs, function as complements, requiring accusative inflection. The concept of iqtida' (semantic dependence) highlights the mutual need between grammatical components to create meaning.

This analysis reveals Ibn Al-Hajib's systematic approach, demonstrating the intricate connection between semantics and syntax in Arabic grammar.

Keywords: Noun, verb, structure, attribution, case marking, necessity.

[1] Chokriamine940@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

النظام النحوي الدلالي عند ابن الحاجب والتركيب المقوم للإعراب

د. رشيد العمارتي

أكاديمية فاس مكناس الجهوية
المغرب

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستويات النظام النحوي الدلالي عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل عن طريق التوسل بالمنهج الفيلولوجي القائم على الوصف والتحليل والتفسير والتأويل. وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية: انتظمت مستويات التحليل النحوي عند ابن الحاجب في المستوى المقولي، والمستوى التركيبي الإعرابي، والمستوى النحوي الدلالي. وقد انتظم كل مستوى تحليلي وفق مجموعة من المحاور والعناصر؛ ففي المستوى التحليلي الأول تم: تحديد وحصر المقولات النحوية بناء على الخصائص الدلالية والمقولية لكل مقولة؛ حيث تم حصر تلك المقولات في ثلاثة أنواع هي: الاسم والفعل والحرف والتمييز بينها بناء على كون الاسم والفعل مستقلين دلاليا والحرف غير مستقل دلاليا؛ لكن رغم استقلال الفعل دلاليا بدلالته على الحدث والزمان معا؛ فإنه لا يأتي إلا مخبرا ، بينما يأتي الاسم مخبرا ومخبرا عنه . فترتب عن ذلك افتقار الفعل دلاليا للاسم المكتمل دلاليا لتركيب العبارة ونشوء الإعراب . فانعكس ذلك التحديد الدلالي للمقولات على المستوى التحليلي الثاني؛ حيث إن الأسماء هي الأصل في التركيب، والتركيب هو الموجب لها الإعراب، وإن الأفعال الأصل فيها الإسناد. وذلك ما يوجب لها العمل؛ كما أن الإعراب نظام دال من الدوال والمدلولات وفق مبدأ الاختلاف العقلي القائم على التعدد التضادي. وبسبب التركيب تظهر المعاني الإعرابية على تلك الأسماء؛ بينما يعتبر الفعل الأصل في العمل لذلك لا تظهر عليه تلك المعاني بل هو الذي يعمل في الاسم لتظهر عليه تلك المعاني؛ فالتركيب موجب الإعراب وسببه؛ حيث إن الإعراب يقتضي العلم بالمفردات وكيفية التركيب الذي لا يحصل إلا بنسبة بين المنسوب والمنسوب إليه؛ إذ بمجرد ما تنعقد تلك الدلالة بذلك الرابط، ويحصل تركيب. يوجب هذا الأصل للأسماء إعرابا شريطة ألا تشبه مبني الأصل، وليس كل تركيب موجبا للإعراب، بل التركيب القائم على النسبة الإسنادية دون غيرها من النسب؛ فلا إعراب للأسماء إلا بعد العقد والتركيب، ولا عقد وتركيب إلا بالإسناد فهو الذي تحصل به الجملة التي تشكل قطب الرحى في المستوى التحليلي الثالث؛ باعتبار أن بمجرد تركيبها تقتضي حالا للمسند إليه والمسند على وجه اللزوم .حيث يشكل طرفاها العمدة المقتضية للرفع. بينما تتعلق باقي المعربات بالفعل باعتبارها مشتقات دلالية له تنتظم تحت الفضلة المقتضية للنصب.

والاقتضاء هو حاجة دلالية يفتقر العامل إليها ولا يجدها إلا في المعمول الذي بدوره لا يتقوم إلا بهذا المعنى الذي اقتضاه فيه العامل معنى وليس لفظا.

الكلمات المفتاحية: الاسم ،الفعل، التركيب ، الإسناد .الإعراب ، الاقتضاء.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة

عرف عصر ابن الحاجب بعصر النضج والاستقرار على جميع المحاور المعرفية بأبعادها المفاهيمية، وثوابتها النظرية، ومضامينها الإجرائية؛ مما جعله يؤسس لنظرية نحوية بمحاور نحوية ودلالية في الوقت نفسه تأسيسا عقليا محضا ؛ حيث انتظم عنده النظام النحوي انتظاما نحويا دلاليا متكاملا وفق ما يلي: اندماج نظرية الكلمة اندماجا عضويا مقوليا في النظرية النحوية باعتبارها مفردا مقوليا دلاليا سابقا على المكون التركيبي والنحوي الدلالي ، ومقتضيا له؛ وتوزيع الأدوار النحوية والدلالية بشكل يستجيب لمتطلبات النظرية النحوية؛ حيث إن الأسماء هي الأصل في التركيب، والتركيب هو الموجب لها الإعراب، وإن الأفعال الأصل فيها الإسناد. وذلك ما يوجب لها العمل؛ كما أن الإعراب نظام دال من الدوال والمدلولات وفق مبدأ الاختلاف العقلي القائم على التعدد التضادي.

فكيف فكك ابن الحاجب كل تلك المحاور؟ وكيف أعاد تركيبها من جديد لبناء نظامه النحوي الدلالي؟ وهل ذلك النظام هو انفصال عن الأنظمة السابقة أم اتصال واستمرارية لها مع بعض الإضافات هنا وهناك؟ وهل النظام النحوي الدلالي رغم كل هذه التراكمات المعرفية لازال يعرف فراغا من الداخل حتى يقبل بإضافة بعض المحاور الدلالية أو النحوية؟

1- التحديد المنطقي الدلالي للكلمة

تتحدد الكلمة عند ابن الحاجب تحددا دلاليا منطقيا، باعتبارها جنسا ينضوي تحته ثلاثة أنواع، ولا سبيل إلى الحديث عن الأنواع، وتركيبها إلى بعد معرفة الجنس، فهو ينظر إلى الكلمة باعتبارها مقولة تتركب مع مقولة أخرى فتحصل منهما الجملة، أو القضية، ولا سبيل إلى الحصول على هذا التركيب الأخير إلا بعد العلم بالمقولات وحدودها، وعلاماتها، وطبيعتها؛ حيث بعد أن عرف الكلمة بأنها: «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص12) انتقل لتأطيرها بشكل مقولي مستعينا بالكليات الخمس في ذلك لفورفوريوس حين يقول: «قوله: وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف. فالجنس هو الذي يدخل تحته أنواع مختلفة لحقيقة كلية، فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف، فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها لكل واحد منها، وكل واحد منها نوع، إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص12)؛ مبررا بعد ذلك الخوض في أنواع الكلمة، وتحديدها، وإبراز وجوهها التركيبية؛ بأن ذلك متوقف على الجنس توقف المركبات على المفردات في المنطق، واستلزام البرهان للقياس، والقياس للمقدمات والمقدمات للعبارة، والعبارة للمفردات؛ أي المقدمات، ويوضح هذا المعنى قائلا: «لأن الكلام في الأنواع وتركيبها متوقف على معرفة الجنس»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص12)؛ لذلك يرتب ابن الحاجب أبواب النحو بشكل يضاهي أبواب المنطق؛ فالغرض من هذا الأخير هو البرهان لتقويم العلوم بشكل صحيح والقضاء على الأقوال الجدلية والسفسطائية؛ لذلك فهو يقتضي القياس الذي يقتضي العبارة التي بدورها تقتضي المقولات حتى تتألف حدودها؛ فكذلك النحو؛ إذ يتحدد موضوعه في التمييز بين الجمل الصحيحة والجمل الخاطئة وتقويم الدلالة في كل العلوم، لذلك فهو يقتضي ترتيبا موضوعاتيا يوازي الترتيب الموضوعاتي للمنطق؛ حيث تحدد الكلمة مقوليا ليتركب منها الجمل، بعد ذلك يبحث في علل التركيب وهذا مقتضى القياس؛ ليبحث بعد ذلك في أسباب التركيب وهذا هو مقتضى البرهان؛ فكيف رتب ابن الحاجب موضوعات النحو بناء على ذلك؟

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1-1- الحصر الدلالي المنطقي لأنواع الكلمة

1-1-1- التصور أساس الحصر

يحصر ابن الحاجب أنواع الكلم حصرا منطقيا في ثلاثة أنواع باعتبار قدرة النوع المحصور على الاستقلال دلاليا أو لا؛ لينتظم تبعا لذلك ثلاثة أنواع ؛حيث يقول: «والدليل على الحصر أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أولا، الثاني الحرف، والأول إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، (الأول الفعل)، والثاني الاسم، وقد علم بذلك حد كل واحد منها»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص13)؛ ويقوم هذا الحصر بناء على معيار التصور أي ما استقل معناه، وتصور مفهومه بشكل مستقل وتحددت ماهيته تبعا لذلك فهو الذي يدل على معنى في نفسه، وما لا يستقل بتصور، ولا يدل على مفهوم؛ فهو الذي لا يدل على معنى في نفسه؛ حيث يقول: «ومعنى قوله: «في نفسه أنه يستقل بالمفهومية، والحرف لا يستقل بالمفهومية، ومعنى ذلك أن نحو "من" و"إلى" مشروط في وضعها دالة على معناها الإفرادي ذكر متعلقها، ونحو "الابتداء و"الانتهاء" و"ابتدأ" و"انتهى" غير مشروط فيه ذلك»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص13)؛ فهو يرتب أنواع الكلم ترتيبا مقوليا؛ بحسب قدرة النوع على حمل قيمة مقولية أو لا.

1-1-2- التحديد المقولي الدلالي للاسم

يحدد ابن الحاجب الاسم مستعينا بنظرية الحد الأرسطية القائمة على تحديد الشيء في نفسه باستقراء اللوازم الذاتية لذاته، وليس العرضية؛ إذ يضع الاسم في إطار منطقي ويخضعه لمبادئ ومقومات التصور الذي يؤدي بدوره إلى التوصل إلى ماهية الشيء؛ حيث يقول في تحديد الاسم وفق نظرية الحد: «ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران مبررا في الوقت ذاته مقومات الحد بقوله: «فالحد لابد أن يكون مركبا من جنس وفصل فالجنس يحصر المحدود وغيره، والفصل يفصله عن غيره، فقوله: ما دل على معنى حصر الاسم والفعل والحرف، وقوله: "في نفسه" فصل الاسم والفعل عن الحرف، وقوله: دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عن الفعل»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص16). ويعود من جديد ليبرر سبب اعتماده على نظرية التصور المرتبطة بالبحث عن اللوازم الذاتية التي يقوم عليها بهدف تحديد الماهية قائلا: «والكلام على قولهم في، نفسه "الضمير" في ما دل على معنى في نفسه يرجع إلى معنى، أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار في نفسها حكمها كذا» أي: لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: "الدار في نفسها حكمها كذا" أي: لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار في نفسها حكمها كذا» ؛أي لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل في الحرف: ما دل على معنى في غيره، أي: حاصل في غيره أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه. ومن قال: الضمير في "نفسه يرجع إلى "ما دل" أي اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج إليها في دلالته الإفرادية، بخلاف الحرف فإنه يحتاج إلى ضميمة في دلالته على كمال معناه الإفرادي»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص19)؛ فتحديد أنواع الكلم يقوم على حصر الذاتيات التي تحدده كذات مستقلة وليس كذات غير مستقلة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3-1-1- الخصائص المقولية الدلالية للاسم

يتحدد الاسم عند ابن الحاجب بالحد، والخصائص، ومعلوم أن الحد مطرد ومنعكس، والخاصة فهي مطردة غير منعكسة؛ حيث تنتظم خصائص الاسم انتظاما مقوليا إسناديا كليا باعتبار أن الإسناد إلى الاسم يعتبر خاصية دلالية مقولية فارقة له عن باقي الأنواع؛ بل هي الفاصلة بين المعاني الإعرابية والحاكمة للبنية الإعرابية، ويوضح ابن الحاجب ذلك المعنى قائلا: «وله خصائص: وقوله: "منها جواز الإسناد إليه" يريد بالإسناد إليه ههنا الإخبار عنه بأن يقع مبتدأ أو ما هو في معناه، لأن أصل وضعه لأن يخبر به وعنه، واختص بلام التعريف ليختص، فيفيد الإخبار عنه» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص20) مبررا ذلك في أوجه الوضع الذي ينحو بها منحى منطقيا بين العموم والخصوص قائلا: «والدليل عليه أن العرب وضعت الأسماء وضعا عاما، وهو كونها يخبر عنها وبها، ووضعت ما سواها – وهو الأفعال – وضعا خاصا، فلم يحتج إلى ذلك فيه»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص20). ومعللا في الوقت ذاته سبب اختصاص الاسم بوظيفة الجر بكونه راجعا إلى كون الاسم مخبرا عنه، أي أن كل شيء أصبح يرتد إلى هذه البنية المقولية الدلالية المتمثلة في "الإسناد إلى"، ويوضح ابن الحاجب ذلك قائلا: «وإنما اختص بالجر لأن المضاف إليه مخبر عنه من حيث المعنى، والأفعال وضعت ليخبر بها لا ليخبر عنها، فلو أضفت إليها أخرجتها عن وضعها الأصلي»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص20-21)؛ فما تأثير تلك التحديدات المقولية على الانتظامات التركيبية لأنواع الكلم؟

4-1-1- تحديد الأنواع بناء على الحصر التركيبي الدلالي

تتوزع الأنواع، وتتحدد بحسب قدرتها على تمثيل الثنائية المقولية الدلالية [المخبر به؛ المخبر عنه] المشكلة للكلام، والمهيأة للدخول في عمليات تركيبية صحيحة؛ حيث ما استجاب لتلك الثنائية حصل منه تركيب، واستوى منه كلام، وما لم يستجب لذلك لم يحصل منه تركيب، ولم يتولد عنه كلام؛ لتنتظم بذلك ثلاثة أنواع للكلمة؛ إذ ما كان خبرا ومخبرا عنه فهو الاسم، وما كان خبرا ليس مخبرا عنه فهو الفعل، وما لم يكن خبرا، ولا مخبرا عنه فهو الحرف، ويوضح ابن الحاجب ذلك حين يقول: «وقوله: والكلام وهو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، يريد بالإسناد إسنادا له إفادة لا إخبار فقط بدليل قولهم: هل زيد قائم؟ الإسناد موجود وليس بخبر»، قوله: ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص14) والدليل على الحصر فيما ذكر أنا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه، فسميناه اسما، وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا، ولا يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه حرفا، فإذا عرفنا ذلك، من كلامهم تعين ذلك، وذلك لأن القسمة ستة: قسمان مفيدان، وأربعة غير مفيدة. اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف، فاسم مع الاسم أحد القسمين والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر عنه، والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا، والاسم مع الفعل هو القسم الآخر، والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم المخبر عنه أو المخبر به، والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه». تنتظم أنواع الكلم إذن تركيبيا وفق منطق الإخبار.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1-1-5- التحديد الدلالي المنطقي للفعل

1-1-5-1- الدلالة الذاتية للفعل على الحدث والزمان معا

يتحدد الفعل عند ابن الحاجب بدلالته دلالة ذاتية على الحدث والزمان معا، وليس دلالة اقتران؛ بل هذه الدلالة الأخيرة ناتجة عن الأولى، ضرورة وليس تضمنا أو مطابقة؛ باعتبار أن الفعل يدل على الحدث والزمان مجتمعين متلازمين متلاحمين معا ولا يفترقان؛ أي لا يمكن تصور الفعل بدون تصور الحدث والزمان معا فهما كالمادة والصورة له؛ إذ يقول ابن الحاجب موضحا هذا المعنى منتقدا تعريف الزمخشري له :«قال صاحب الكتاب: الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان، قال الشيخ، قوله ما دل على اقتران حدث بزمان، ليس بجيد، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا، وإذا قال: ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن الدلالة، ولا ينفعه كونها متعلق الاقتران، لأنك تقول: أعجبني اقتران زيد وعمر دونهما، فثبت باعتبار الاقتران، ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف إليه، وإن كان متعلقا له، لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه، قلنا: الاقتران ليس من مدلوله ألبتة، وإنما جاء لازما لما دل على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما، إذ لا يعقل إلا كذلك، فلم يكن لذكر الاقتران معنى، ثم لو سلمنا أن الاقتران مدلول الفعل فالمقصود في حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ولاشك أن الحدث والزمان مدلول باعتبار وضعه، فكان التعرض لها باعتبار حدود الألفاظ هو الوجه الأليق(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص7)» ؛ فالفعل يدل دلالة واحدة على الحدث والزمان، لذلك فهو لا يقبل إلا أن يكون أصلا في الخبر بينما الاسم يكون خبرا ومخبرا عنه لتجرده من الزمان؛ فما تأثير ذلك على العلاقة الدلالية بين الفعل والاسم؟

1-1-5-2- الاسم مستغن والفعل مفتقر

اتخذ ابن الحاجب من مبدأ الاخبار حدا فاصلا بين الفعل والاسم والحرف؛ حيث ما كان يمثل قيمتيه الإيجابيتين [الخبر؛ المخبر عنه] كان مستقلا بالدلالة ومستغنيا في حصول الفائدة وتوليد الكلام، وما كان أحادي القيمة وهو الفعل ؛حيث لا يكون إلا خبرا، كان محتاجا للأسماء دلاليا كي تكتمل الفائدة، وما كان معدوم القيمتين [الخبر؛ المخبر عنه] فهو الحرف. ويوضح ابن الحاجب ذلك المعنى قائلا: «وأحدهما: أن الاسم يخبر به و يخبر عنه و الفعل يخبر به، ولا يخبر عنه و ما أخبر به وعنه كان أصلا، لأنه يستقل كلاما، فلو لم تكن الأفعال لاستقلت الأسماء بالدلالة فهو مستغن، والفعل غير مستغن أو لأنها لما وضعت للإخبار بها خاصة على وجه الإيجاز والاختصار فيما يستقل به الأسماء كانت الأفعال داخلة على الأسماء بعد استقلالها»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص88). تتحدد العلاقة بين الاسم والفعل بناء على ما هو دلالي؛ إذ تستقل الأسماء دلاليا، وتفتقر الأفعال دلاليا وهذا ما هو إلا تمهيد من ابن الحاجب؛ لكي يوزع الأدوار التركيبية والدلالية بين الفعل والاسم بشكل متوازن.

1-1-6- التحديد الدلالي المنطقي للحرف

كلما استقل الكلم بالدلالة صح الإخبار به وعنه أو الإخبار به دون عنه؛ إذا لم يستقل دلاليا عجز عن الدخول في علاقة دلالية إخبارية بشكل مستقل، فتصبح دلالته تابعة ومتعلقة بغيره؛ حيث لا يحصل وجوده الفعلي إلا بعد أن يتعلق بالاسم أو بالفعل

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أو بما يأتلف منهما. ويوضح ابن الحاجب هذا المعنى قائلا: قال الشيخ: معنى قولهم: في غيره أي أن المعنى الذي دل عليه الحرف يتعلق بمتعلق لابد من ذكره من حيث الوضع، بخلاف الاسم والفعل، لأنهما يدلان على المعنى من غير أن يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع، وبيان ذلك أن من في قولك: سرت من البصرة معناه أن ابتداء سيري من البصرة، فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذي هو البصرة، بخلاف ما لو قلت: ابتداء سيري حسن، فإنه يصح من غير أن يذكر متعلقه فهذا معنى قولهم: في نفسه في الاسم والفعل وفي غيره في الحرف، ولذلك لم يقع مخبرا عنه ولا به بخلاف الاسم والفعل(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص19)» ؛ فما تأثير وانعكاس هاته الأطر الدلالية لأنواع الكلم على المحاور الدلالية والنحوية عند ابن الحاجب؟

2- محاور النظام الدلالي

2-1- لا إعراب إلا بتركيب جملة

يدور الإعراب مع التركيب وجودا وعدما؛ حيث كل ما حصل تركيب، تولد عنه إعراب ويشترط في التركيب أن يكون مقتضى من مقتضيات الحكم؛ إذ يحكم على كل محكم عنه بمحكم به ؛فيحصل التركيب الذي يمثل النواة الإسنادية الأصلية المتمثلة في الجملة؛ ويوضح ابن الحاجب ذلك: «لأنه لا حكم في كلامهم إلا بتركيب جملة، ولا تركيب إلا بإعراب»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص70)؛ فالإعراب من مضمونات الجمل، ولا جمل إلا بعد حصول حكم بين طرفيها، فما هي الأحكام التي يحملها الطرفان حتى يتحقق الإعراب؟

2-2 - الأصل في الأسماء التركيب

وضع الأسماء نابع من مقتضى دلالي يتمثل في كونها الأصل في التركيب، وهي التي تمثل الأدوار الدلالية المحورية في الجملة؛ فلا يمكن تصور مجالات دلالية عاملية في الجملة إلا بتمثيل الأسماء واستجابتها دلاليا لتلك المجالات؛ حيث تولد حاجة لدى العامل المفتقر دلاليا كي يعمل فيها، وتكتمل دلالته؛ إذ يقول ابن الحاجب: «وكذلك هذه الأسماء الغرض في وضعها إنما هو التركيب لتحصل الفائدة التركيبة. هذا هو المقصود في وضع الكلام، ولم توضع الألفاظ لتفيد مفرداتها، بل لتفيد مركباتها، بدليل أنه لا يتكلم بها إلا مع من يعرف مفرداتها قبل ذلك وإذا كان الأصل التركيب فالأصل الإعراب الذي هو مسببه، وقطعها عن التركيب عارض، كما أن الوقف عن الكلام عارض...» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص359)؛ فما هي العلاقة الدلالية بين التركيب والإعراب؟

2-3- التركيب سبب الإعراب

إن الأسماء عندما تدخل في علاقة تركيبية مع العوامل، تتولد عن التركيب معان تقتضي إعرابا، فيكون بذلك التركيب هو المولد لها؛ لتنبثق من الحاجة الدلالية للإعراب التي تختلف باختلاف أوجه التركيب الدلالي، وحاجاته الدلالية؛ حيث يقول ابن الحاجب: «وإنما اشترطنا أن يكون السكون عارضا لفقدان سبب الإعراب، وهو التركيب»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص359)؛ إذ يتحدد التركيب كسبب للإعراب؛ لينتفي هذا الأخير باعتباره مسببا بانتفاء السبب.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

2-4- انتفاء مقتضى الإعراب بانتفاء التركيب

ينبغي أن نفرق بين سبب الإعراب، ومقتضى الإعراب؛ إذ محصل الأمر أنه لا يحصل مقتض للإعراب إلا بحصول التركيب، وإذا انتفى التركيب انتفى المقتضي والمقتضى معا، وبنيت الأسماء وسكنت أواخرها، وكأن الحركة الإعرابية تدور مع التركيب وجودا وعدما؛ فإذا ركبت الأسماء مع عواملها اقتضت الحركات الإعرابية التي تختلف باختلاف المعاني المعتورة على الأسماء، وإذا لم تركب لزمت الأسماء حالة السكون، وبنيت؛ حيث يقول ابن الحاجب: «وبيان تعسفه هو أن الأسماء إذا جردت عن التركيب فقد منها مقتضى الإعراب، وإذا فقد منها مقتضى الإعراب وجب البناء، إذ لا متوسط، وإذا كان كذلك وجب الحكم بالبناء، وإذا و جب الحكم بالبناء، ورأينا العرب أسكنتها حكمنا بصحة البناء على السكون»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص353)؛ فالحركة الإعرابية باعتبارها علامة على المعاني الإعرابية ترتبط بالتركيب ارتباطا محوريا؛ لذلك إذا بقيت الأسماء مفردة دون تركيب فلا مقتضي للإعراب حينئذ.

2-5 -مقتضى الإعراب للمفردات لا للجمل

يتمثل مقتضي الإعراب في اعتوار المعاني النحوية المختلفة على المفردات عند تركيبها مع العوامل؛ أي أن الإعراب يرجع أصالة للمفرد الذي يستجيب دلاليا، ولفظيا للعامل؛ فيختلف آخره باختلاف معناه الإعرابي، وليس للمركب المتمثل في الجملة التي ينتفي عنها مقتضى الإعراب لجمليتها. وإلى هذا يذهب ابن الحاجب: «وإنما كانت الجمل لا إعراب لها باعتبار الجملية فوجب بقاؤها، وإنما كانت الجمل لا إعراب لها باعتبار الجملية لأن المقتضي للإعراب مفقود ثم، وذلك أن المقتضي للإعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفردات، والجمل ليست كذلك»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص19)؛ فما هي العلاقة بين الإعراب والمعرب؟ وكيف يتحددان؟ وكيف تترتب محاور الدلالة النحوية بعد ذلك؟

2-6- المعرب وإشكالية التحديد

2-6-1- المعرب سابق على الإعراب

ينتقد ابن الحاجب تعريف الزمخشري للمعرب بكونه: «ما اختلف آخره باختلاف العوامل» مبررا ذلك: «بأن الفعل يختلف آخره باختلاف العوامل» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص74)وأنه قد يختلف المعرب آخره باختلاف العامل كقولك: منو ومنا ومني، وليس بمعرب باتفاق». لكن يبدو أن هذا النقد من ابن الحاجب هو تمهيدي فقط؛ حيث سيفصل موقفه بشكل حجاجي ومفصل في سياق آخر مظهرا أن المعرب قد يشمل من باب الاشتراك الأسماء والأفعال، ولكن يبقى هناك فيصل بين معربات الأسماء ومعربات الأفعال؛ باعتبار أن الإعراب في الأولى يدل على معان مخصوصة وهي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. وأنه لا مشاركة بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال، وأن الإعراب في الثانية لا يدل على معان مخصوصة ولم يوضع أصلا بإزاء تلك المعاني، وبالتالي لا مجال لأي اشتراك معنوي بين معرب هذه ومعرب تلك، ويوضح ابن الحاجب ذلك جيدا حين يقول: «وكان الأولى أن يعلله بغير ذلك، وذلك أن الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال في المعنى، وإن اشتركا في تسمية الإعراب وفي ألفاظه، وذلك لأن الإعراب في

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الأسماء موضوع بإزاء معان خاصة يدل عليها، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وليس الإعراب في الأفعال موضوعا بإزاء معان، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى، فلذلك ذكر كل إعراب في موضعه.

اعتذار ثان: وهو أن الإعراب المقصود منه معرفة عوامله، فإذا كان المقصود منه هو العوامل ولا مشاركة بين الأسماء، والأفعال في العوامل وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه، وإذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر إعرابه لأنه أثره، ولا يفترق بين ذكر أثر و ذكر المؤثر فاقتضى ذلك أن يذكر كل إعراب في موضعه»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص70-71). تتوزع الأدوار النحوية والدلالية بين الفعل والاسم بشكل متوازن؛ إذ تعتبر الأسماء هي الأصل في التركيب، وبسبب هذا الأخير تظهر المعاني الإعرابية على تلك الأسماء؛ بينما يعتبر الفعل الأصل في العمل لذلك لا تظهر عليه تلك المعاني بل هو الذي يعمل في الاسم لتظهر عليه؛ لذلك فالإعراب للاسم بالعامل الذي هو الفعل؛ فكيف يتحدد للإعراب بناء على ذلك عند ابن الحاجب؟

2-6-2-الإعراب اختلاف معقول بالعامل

الإعراب هو اختلاف آخر المعرب به وبالعامل؛ أي هناك عاملان متضافران آخران هما الإعراب كمعنى متولد عن الإسناد، وعامل نحوي أصلي يجلب العلامة الإعرابية في آخر المعرب. إلا أن العامل الأول الدلالي المتمثل في المعنى الإعرابي يهيئ الاسم للإعراب بتلبية حاجته الدلالية، والعامل الثاني يسم الاسم وسما خاصا يناسب دوره الدلالي الجديد الذي يختلف، ويزول من حال إلى حال؛ حيث بحصول ذلك الانتقال من الفاعلية الموجبة للرفع إلى المفعولية الموجبة للنصب، إلى الإضافة الموجبة للجر، وانعكاس ذلك على البنية النحوية بانتقال آخر المعرب من الضمة إلى الفتحة إلى الكسرة يحصل تعدد للمعاني، والعلامات الدالة عليها على آخر ذات المعرب نفسه، ويعتبر هذا التعدد أمرا معقولا دليلا على الاختلاف، وليس على لزوم حالة دون الانتقال عنها إلى حركة جديدة. ويوضح ابن الحاجب ذلك قائلا: «والإعراب يطلق مصدرا لـ"أعربت" وهو واضح، ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف، وهو المقصود في الاصطلاح، وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل. فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم لثبوت ما ذكرناه، وفساد ذلك من وجهين: الأول: أن الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر، وأن الضمة في "قام زيد" والفتحة في"ضربت زيدا"، نصب والكسرة في"مررت بزيد" جر، ونوع الشيء يستلزم حقيقته، فوجب ما ذكرنا الثاني: أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد، فيجب أن لا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعرابا، إذ لا اختلاف في حال واحدة، وهو باطل...» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص73).

فالإعراب لا يحصل إلا بالتركيب؛ ولكن يبقى ذلك مشروطا باختلاف الإعراب وتعدده من حركة إلى حركة؛ إذ قد يحصل عند ذلك التركيب تغير حال المعرب من سكون إلى حركة واحدة، ولا يتعداها إلى غيرها من الحركات التي تختلف عنها، ولا يسمى ذلك إعرابا؛ لذلك يعتبر قيد التعدد الإعرابي مع التركيب احترازا من المبني.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

2-6-3- المعرب ذو تركيب نسبي غير مشبه مبني الأول

التركيب موجب الإعراب وسببه؛ حيث إن الإعراب يقتضي العلم بالمفردات وكيفية التركيب الذي لا يحصل إلا بنسبة بين المنسوب والمنسوب إليه؛ إذ بمجرد ما تنعقد تلك الدلالة بذلك الرابط، ويحصل تركيب. يوجب هذا الأصل للأسماء إعرابا شريطة ألا تشبه مبني الأصل، وليس كل تركيب موجبا للإعراب، بل التركيب القائم على النسبة الإسنادية دون غيرها من النسب، وإلى هذا ذهب ابن الحاجب في قوله: «والأولى في حده (المعرب) أن يقال: ذو تركيب نسبي غير مشبه مبني الأصل، ففي التركيب تنبيه على السبب، وفي الباقي تنبيه على المانع فالذي وجد فيه موجب الإعراب بأي التفسيرين شئت وهو التركيب، وانتفى عنه المانع هو الملقب بالمعرب في الاصطلاح»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص72-73)؛ فالإعراب حكم لا يحصل إلا بسبب التركيب، وزوال مانع البناء؛ لأن الإعراب معنى وليس لفظا.

2-6-4-الإعراب علم على معان مخصوصة

الإعراب نظام من الدوال والمدلولات القائم على الاختلاف وقيم التضاد؛ حيث كل دال علم على مدلول خاص لا يطلق على غيره، ويتعدى مدلوله إلى مدلول آخر مختلف؛ إذ تنتظم على مستوى البنية الدلالية النحوية المجردة ثلاثة أنظمة دالة هي: نظام الرفع الدال على الفاعلية، ونظام النصب الدال المفعولية، ونظام الجر الدال على الإضافة، ويوضح ابن الحاجب ذلك قائلا: «وذلك لأن الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان خاصة يدل عليها، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص70)؛ فالإعراب كما قلنا حكم تركيبي يعتبر أصالة من حق الأسماء التي هي الأصل في ذلك التركيب.

2-6-5- الإعراب معنى ناشىء من التركيب

يشكل التركيب إطارا دلاليا عميقا يتولد منه الإعراب؛ حيث إن الأول هو الموجب والسبب والمقتضي والمقوم للثاني؛ أي أنه لا يحصل معنى من المعاني الإعرابية إلا بعد أن تتقوم بالتركيب؛ فهي من مخرجاته ومقتضياته، وموجباته؛ ويوضح ابن الحاجب ذلك قائلا: «لأن الإعراب إنما يستحق من المعاني الناشئة من التركيب، فإذا لم يكن تركيب فلا إعراب، وليس هذا مخصوصا بأسماء العدد، بل كل المفردات إذا ساغ ذكرها من غير تركيب فلا إعراب، فيها، وكذلك لو عددت أسماء لم تقصد فيها تركيبا كما لو قلت: حصير ثوب، دار فرس وكذلك أسماء الحروف المتهجى بها نحو" أبا تاثا. وكذلك الأصوات التي تحكى كقولك: غاق طاق قب وما أشبهه، فإذا وقع التركيب جاء الإعراب»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص592) وقال في سياق آخر: «وكل اسم وقع مركبا فلا بد من إعرابه، إذ علة الإعراب التركيب»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص485)؛ فالتركيبات تتعدد، ولكن الإعراب لا يحصل إلا بعد حصول الإسناد بين طرفي التركيب.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

2-7- الإسناد مولد العقد والتركيب

لا إعراب للأسماء إلا بعد العقد والتركيب، ولا عقد وتركيب إلا بالإسناد فهو الذي تحصل به البنية الدلالية المجردة؛ حيث تنعقد الدلالة الأولى بين المسند والمسند إليه بواسطة نسبة إسنادية تربط بين طرفيها بشكل يتناسب مع حاجة كل طرف باعتبار أن المسند هو الأصل في الإسناد، والمسند إليه هو الأصل في التركيب، والأصل الأول يتولد عن الافتقار الدلالي، والأصل الثاني يتولد عن الاحتياج الدلالي؛ فيقع ارتباط إسنادي بين المفتقر والمحتاج؛ فيولد في المفتقر المعاني المقتضية الإعراب، ويتولد في المحتاج استقبال أنواع الدلالات المقتضاة؛ يقول ابن الحاجب: «وأما أسماء الأصوات فعلة بنائها أنه لم يوجد فيها العلة المقتضية للإعراب وهو التركيب، ولأنها وضعت مفردة صوتا، إما لحكاية وإما لغيرها على ما ذكرت معانيها، ولذلك قال في المبتدأ والخبر: لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص485).

فهذا تصريح بأنها مبنية لعدم مقتضي الإعراب، وهو التركيب، نعم إذا وقعت هذه الأسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه، ويكون لها حينئذ موضع من الإعراب كقولك: غاق حكاية صوت الغراب، وكذلك ما أشبهه»؛ فالإعراب معنى ناشئ عن الإسناد الذي يوجب التركيب المسبب لذلك الإعراب؛ فما هي نوع الدلالة الناشئة عن ذلك التركيب؟.

2-7-1- الجملة نواة إسنادية فاصلة بين العمدة والفضلة

تعتبر الجملة إطارا تركيبيا إسناديا مجردا تتحدد على إثره الدلالة النحوية؛ حيث بمجرد انتظام ركني الجملة المتمثلين في المسند والمسند إليه، تنتظم الأحوال الإعرابية كلها، باعتبار أن الجملة تمثل بطرفيها، وركنيها الأساسيين العمدة، وما لم يكن مندرجا ضمن قطبيها المركزيين في البنية النحوية الدلالية فهو فضلة؛ ويوضح ابن الحاجب ذلك قائلا: «لأنا إذا علمنا أن الجملة هي التي تركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وعلمنا أن وضع الحرف لئلا يسند ولا يسند إليه، علم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام، وإذا ثبت هذان الأصلان باتفاق فلا وجه لمن يقول: إن الحرف مع الاسم كلام، لأنه مخالف لما علم ثبوته، إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسندا إليه أو مسندا به، وكلاهما باطل، أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد، وهو باطل...» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص218-219)وقد ثمن ذلك الأصل بأصل دلالي آخر يتمثل في قوله: «أما جواز ترك المفعول فواضح، لأنه فضلة، وأما جواز ترك ذكر الفاعل فلأنه لم يلزم مع الفعل إلا لكونه أحد جزأي الجملة، فاحتيج إليه لتمام الجملة»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص609)؛ تتقوم الدلالة النحوية بالجملة التي تتقوم بالإسناد؛ إذ يعد جزءاها لازمين لها؛ بخلاف المفعول الذي هو فضلة غير لازم للجملة ؛فما هو الإطار الذي يعتمده ابن الحاجب لتصريف تلك الدلالة؟

2-7-2- بنية الاستثناء وإخراج الفضلة من النواة الإسنادية

تمثل بنية الاستثناء بأركانها الكاملة المتمثلة في حضور المستثنى منه والمستثنى وحرف الاستثناء، وكون الكلام موجبا إطارا تركيبيا، يشرح ابن الحاجب ضمنه كيفية توزيع المحاور النحوية الدلالية؛ إذ رغم انتماء المستثنى إلى البنية الأصلية المشتملة على

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المنسوب والمنسوب إليه بانتمائه إلى دائرة المستثنى منه الذي هو حقيقة عمدة، وركن من أركان الجملة؛ فإنه يطرد من دائرة النواة الإسنادية حين يحدث الإسناد بين المسند والمسند إليه. ولا يذكر إلا بعد اكتمال هذه البنية؛ لأنه فضلة ويوضح ابن الحاجب هذا المعنى قائلا: «والصواب الذي يجمع بين رفع الإشكالين أن تقول: لا يحكم بالنسبة إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم، فإذا قال المتكلم: قام القوم إلا زيدا فهم القيام أولا بمفرده، وفهم القوم بمفرده. وأن فهم زيدا، وفهم إخراج زيد منهم بقوله: "إلا زيدا"، ثم حكم بنسبة القيام إلى هذا المفرد الذي أخرج منه زيد، فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم، وهو أن الإخراج حاصل بالنسبة إلى المفردات، وفيه توفية بإجماع النحويين، وتوفية بأنك ما نسبت إلا بعد أن أخرجت زيدا فلا يؤدي إلى المناقضة المذكورة فاستقام الأمر في الوجهين جميعا»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص324)؛ فما هي المحاور الدلالية المحددة للعمدة والفضلة؟

3-7-2- الإسناد أصل المرفوعات والتعلق أصل المنصوبات

تتحدد المرفوعات باعتبار الإسناد الذي يشكل المقوم الحقيقي الذي به تتقوم الفاعلية الموجبة للرفع في الأسماء، بينما تتقوم المفعولية عند ابن الحاجب بالتعلق الذي يشكل وجها من الأوجه الدلالية للإسناد؛ لذلك ترتبط المرفوعات بعواملها عن طريق الإسناد، وترتبط المنصوبات بالفعل عن طريق التعلق؛ لأن الإسناد يولد العمد، والتعلق يولد الفضلات؛ لتنتظم الدلالة النحوية انتظامين:

1- انتظام دلالي إسنادي يتمثل في العمدة؛

2- انتظام دلالي تعلقي يتمثل في الفضلات.

يقول ابن الحاجب: «قوله: والفاعل واحد ليس إلا. قال الشيخ: يريد أن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الإسناد، والإسناد لا يختلف، فلذلك لم يتعدد الفاعل، ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الإسناد، وإنما هي على جهة التعلق، والتعلق يختلف، فتارة يتعلق به على أنه الذي فعل، وهو المفعول المطلق، وتارة يتعلق به على أنه الذي يفعل به وهو المفعول به، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل فيه وهو المفعول فيه، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل من أجله وهو المفعول من أجله، وتارة يتعلق به على أنه الذي فُعل معه، وهو المفعول معه، فلذلك لم يجئ الفعل إلا بفاعل واحد، وقد يجيء بمفاعيل متعددة»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص120)؛ فما هو الأصل في التعلق باعتبار أن الاسم هو الأصل في التركيب؟

4-7-2- الفعل أصل التعلق

إن الإسناد لا يولد إلا بنية دلالية واحدة بثنائية يتلازم طرفاها، ويتلاحمان في توليد المرفوعات، بينما يولد التعلق بنيات مختلفة لكون الفعل يتعلق بما يدل عليه دلالة قريبة أو بعيدة حاضرة أو غائبة، مطابقة أوتضمنا أو لزوما؛ فتتعدد أوجه التعلق بتعدد الأبعاد الدلالية للفعل ؛حيث إن إسناده إلى الفاعل يفتح له باب الطلب للمنصوبات لأن أصل التعلق للأفعال»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص153).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

5-2-7-التعدي تعلق عقلي للفعل بمتعلقاته

1-5-2-7-الفاعل محل للفعل

يعد الفاعل جوهرا ومحلا للفعل؛ فهو بمثابة الذات التي تتقبل الأعراض، والفعل عرض من الأعراض التي تحل بالفاعل؛ حيث إن العلاقة بين الفعل والفاعل كالعلاقة بين الأعراض والجواهر، تقوم على التقوم والوصف لتتشكل من ذلك بنية فوقية متعالية مفترضة مكونة من الصفة (الفعل) والموصوف الفاعل ؛إذ يقول ابن الحاجب: «لأن الوصف بالمعاني الخارجية فرع على معرفة الذات»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص237-238)؛ ويقول في سياق آخر: «لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره، فكأنه موصوف»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص153)؛ فالعلاقة بين الفعل والفاعل هي علاقة بين الذات كموصوف والذات كصفة ؛فكيف يدل على الذات وعلى متعلقاته؟

2-5-2-7- الفعل جسم مؤلف من الجواهر

الفعل عند ابن الحاجب مؤلف من الجواهر المتجاورة، والمتصلة فيما بينها؛ فهو من طبيعة معقولة لا يتحقق معناه إلا بعد أن يستوفي متعلقاته التي يدل عليها عقلا، وتنتسب إليه، وتتحدد هذه المتعلقات في الذاتيات المعنوية التي يقتضيها الفعل بحسب طبيعته التركيبية وليس الذاتيات العرضية التي لا تدخل في حقيقته مثل الزمان والمكان؛ فهذان الأخيران لا تتوقف عقلية الفعل عليهما؛ إذ يقول ابن الحاجب: «قال صاحب الكتاب ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي على ثلاثة أضرب إلى آخره.

قال الشيخ: كل فعل توقفت عقلية معناه على متعلق كقتل وعلم، فإنه لا يعقل معنى مثل ذلك إلا بمتعلق لأنه من المعاني النسبية، وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه، فمثل ذلك هو المعني بالتعدي وغير المتعدي مالا تتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد ذلك أن غير المعتدي بهذا التفسير تتوقف عقليته على فاعله، لأن فاعله محله وليس متعلقا له. ومن زعم أن الفعل لا تتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لأن نعقل العلم، ولا يخطر ببالنا من يقوم به، ولذلك نقول في حده: صفة تتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير أن نتعرض إلى ذكر الفاعل، ولو كان الفاعل مأخوذا في عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه ليس بمستقيم. فإن المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل، وإنما لم تذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء بقولهم: صفة، لأن ذلك من معقولها. وأما الزمان والمكان فواضح فساد قول من يزعم أنهما تتوقف عقلية الفعل عليهما، فإنا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان، ولو كان من عقليته لم يمكن عقلية حقيقته مع الذهول عن ذلك، نعم هو لا يوجد إلا كذلك، كما أن الجسم لا يوجد إلا في مكان وزمان، ولم يكن ذلك من حقيقته»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص46)؛ فالفعل يتألف من جواهر معقولة تتألف فيما بينها محدثة بذلك معاني وأحوالا للفعل يطلبها طلبا دلاليا عقليا تتوزع بموجبه معمولات الفعل إلى معمولات تندرج ضمن حقيقته كالفاعل، وإلى معمولات لا تندرج ضمن حقيقته، وإن كان يحتاج إليها في وجوده كالزمان والمكان؛ فما تأثير ذلك على تقوم المعاني النحوية؟ هل تتقوم في معقوليتها بحسب الطبيعة المعقولية للفعل التي تفرض عليه استيفاء متعلقاته.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3-محاور النظام النحوي الدلالي

3-1- المعاني النحوية الموجبة للإعراب تتقوم بالعامل

3-1-1- تقوم الفاعلية بالإسناد

يتحدد العامل عند ابن الحاجب في كونه ما يتقوم به المعاني المقتضية؛ فوجب أن يكون غيره: (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص367)«كما يذكر ذلك في سياق آخر: «لأن العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول». حيث يميز بين بنيتين عامليتين هما(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص317-318):

1- بنية عاملية نحوية دلالية ؛حيث تتقوم بها المعاني الدلالية الموجبة والمقتضية للإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة؛

2- بنية عاملية نحوية يتدخل العامل فيها لوسم المعمولات إعرابيا.

إذ يصرح ابن الحاجب لأول مرة تصريحا مباشرا بأن المعاني الموجبة للإعراب تتقوم بالعوامل؛ حيث تتقوم الفاعلية عنده بالإسناد ويوضح ذلك قائلا: «قال ورافعه ما أسند إليه يعني الفعل وشبهه، ويعني برافعه ما يسمى عاملا في اصطلاح النحويين، ومعنى العامل هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب، ومعلوم أن مقتضي الإعراب في الفاعل هو الفاعلية على ما تقدم، ولا تتحقق الفاعلية ولا تتقوم إلا بمسند من الفعل أو شبهه، فعلم أن ما أسند إليه هو الفاعل»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص126)؛ فالفاعلية تتقوم بالإسناد؛ إذ تشكل بذلك أول مستوى من مستويات الدلالة النحوية؛ فكيف يتقوم المستوى الثاني من تلك الدلالة؟

3-1-2- المفعولية تتقوم بالفعل

تتقوم المفعولية الموجبة للنصب والمقتضية له بالفعل، ولا يحصل هذا التقوم إلا بعد أن يستغني الفعل بفاعله، ويحقق افتقاره الدلالي على وجه اللزوم بالانضمام إلى فاعله؛ حيث يقول ابن الحاجب: «قال: والأصل فيه (الفاعل) أن يليه الفعل: لأنه أحد جزأي الجملة المفتقرة إلى ذكرهما، وقد وجب تقديم الفعل، فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لا غيره من الفضلات، إذ المفتقر إليه أولى بالذكر من المستغنى عنه»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص126).

تتقوم المعاني الموجبة للإعراب نوعين من التقوم:

1- تقوم لزومي بين العامل وما يتقوم به؛ إذ يقوم هذا التقوم على الاحتياج والافتقار الدلالين للعامل على وجه اللزوم والضرورة؛ حيث لا يتحقق العامل إلا بعد أن يلبي تلك الحاجة الدلالية التي يفتقر إليها، ويجدها في معموله الذي يليه مباشرة؛

2- تقوم غير لزومي بعد استغناء العامل بمعموله على وجه اللزوم.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فالتقوم الأول يولد لنا الفاعلية، والتقوم الثاني يولد لنا المفعولية والإضافة؛ باعتبار أن الفاعل هو المقصود في التقوم الأول، ويحصل به الاستغناء؛ حيث يقول ابن الحاجب: «ولأن الفاعل هو المقصود بالنسبة إليه في المعنى، والمفعول فضلة في الكلام، فكان ما هو المقصود أولى، وهذا معنى قول سيبويه «وهم ببيانه أعنى» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص627).يعني أنهم يعتنون بالفاعل دون المفعول، حتى لا يذكرون فعلا إلا ويذكرون له فاعلا أو ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم». كما يوضح ذلك في سياق آخر قائلا: «لأن المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف إليه غير مستغن»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص434) وقوله: «وجاز الحذف من حيث كان المفعول فضلة في الكلام يستغنى عنه»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص132)؛ فإذا كانت الفاعلية تتقوم بالإسناد؛ فبماذا تتقوم الفضلة؟

تقوم الفضلة بالفعل

لا تتقوم الفضلة إلا بالفعل بعد أن يحقق افتقاره الدلالي والضروري واللزومي؛ إذ أن الفعل يدل من حيث عقليته على نوعين من أنواع الدلالة:

1- دلالة يفتقر إليها على وجه اللزوم والضرورة وبها يحصل الاستغناء وتتقوم الفاعلية.

2- دلالة يفتقر إليها على وجه الاختيار والزيادة في الفائدة، ولا تحصل إلا بعد أن يفتح له الفاعل المجال للمزيد من الإشباع الدلالي.

ومن زعم أن المفعولية تتقوم بالفعل والفاعل معا فهو بعيد عن الصواب باعتبار أن الفضلة هي من مشتقات، ومتعلقات الفعل الدلالية وليس الفاعل؛ حيث يقول ابن الحاجب: «فتبث بذلك أن المقوم للحالية هو الفعل» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص311)وفي رده على من يزعم أن حرف الشرط وفعله هما العاملان في فعلي الشرط قائلا: «وهذا القول أبعد من قول من زعم أن الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول، لأن ذلك ثمة يوهم أن المفعولية إنما كانت مقتضاة بالفعل، والفاعل، جميعا فيتوهم أن الفاعل مع الفعل هما اللذان تقومت بهما المفعولية»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج2ص241).

تتقوم المفعولية إذن بعد حصول جزأي الجملة لكن لا يعني هذا أن الفعل والفاعل معا هما المقتضيان لها، بل الفعل وحده هو المقتضي لها بواسطة أو بغير واسطة ؛حيث يقول ابن الحاجب: «أن قولك: ضربت وزيدا، وقع زيد فضلة متوصلا إلى معناه على جهة المعية مع ما قبله بواسطة الواو، فالذي أوجب أن نقول في: ضربت زيدا: العامل فيه ما قبل الواو بواسطة الواو فكذلك تقول ههنا، وإنما قلنا: «إذا وقع فضلة لأنه إذا لم يقع فضلة صار إما أحد جزأي الجملة، فيكون له حكمهُ، وإما من باب آخر غير باب الاستثناء، كقولك: ما ضربت إلا زيدا ويرد عليه أمران: أحدهما: أن العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء، وليس في "جاء" وشبهه اقتضاء المخرج منه. فإن قيل: اقتضاؤه له كونه مخرجا مما نسب إليه: قيل قد تقدم أن النسبة إنما حكم بها بعد الإخراج، وإلا تناقض، فلا يليق بعد ذلك أن يقال إن في "جاء" اقتضاء للمخرج بالاعتبار الذي ذكر»؛(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص326) فالفضلة مستوى من مستويات الدلالة النحوية لا تتقوم إلا بالفعل؛ إلا أن المفعولية فهي من مشمولات الفضلة؛ إذ تعتبر هذه الأخيرة دالة على مفعول بواسطة ومفعول بدون واسطة؛ فكيف يتحدد المستوى الثالث من الدلالة النحوية الذي هو الإضافة؟.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3-1-3- تقوم الإضافة بعامل الجر

تتقوم الإضافة إما بحرف الجر أو المضاف أو النسبة التي توجد بين المضاف والمضاف إليه، أي أنها تتقوم بعامل الجر؛ يقول ابن الحاجب: «أقول: اختلف الناس في العامل في المضاف إليه، كقولك: غلامُ زيد منهم من زعم أن العامل الحرف المقدر، ومنهم من زعم أن العامل هو الاسم الأول، ومنهم من زعم أن العامل معنوي، وهي نسبة الأول إلى الثاني.» (ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص366) وقوله في سياق موال لذلك: «وقوله: لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة، لما تقدم من أنها أحد المقتضيات للإعراب، ومقتضاها هو الجر. قال: والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثمة لأن العامل هو ما يتقوم به المعاني المقتضية فوجب أن يكون غيرها. وهو هاهنا حرف الجر أو معناه»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص367). تتحدد مستويات الدلالة النحوية، إذن، وفق منطق الاقتضاء؛ لذلك فالعامل هو ما يتقوم بسببه مستويات تلك الدلالة من الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ فكيف ذلك؟

3-2- العامل يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب

3-2-1- العامل معنى مقتض للإعراب

تقوم العاملية عند ابن الحاجب على الاقتضاء، وليس على "البناء على"؛ حيث بمجرد ما تتقوم الفاعلية بالإسناد، والمفعولية بالفعل، والإضافة بحرف الجر أو معناه، تقوم علاقة اقتضاء دلالي بين كل معنى متقوم، ومعنى إعرابي جديد طارئ ؛إذ تقتضي الفاعلية الرفع، والمفعولية النصب، والإضافة الجر؛ لذلك يقول ابن الحاجب: «ومعنى العامل هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب، ومعلوم أن مقتضي الإعراب في الفاعل هو الفاعلية على ما تقدم»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص126).

وفي التمثيل للمفعولية المقتضية للنصب؛ يقول ابن الحاجب: «فشبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول لكونه بعد تمام الجملة، وشبه انتصاب تمييز المفرد بما ينتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل، كضاربان وضاربون، فالعامل على ذلك في "درهما " عشرون كما أن العامل في ضاربون "زيدا" ضاربون؛ لأن العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول، وشبهه بالمفعول إنما حصل لوقوعه من تتمة عشرين، كما أن عمرا من تتمة "ضاربون"، فكما أن عمرا معمول لضاربون فدرهم معمول لعشرون»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص317-318).

وفي التدليل على كون الإضافة مقتضية للجر ؛قوله: «لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة، لما تقدم من أنها أحد المقتضيات للإعراب، ومقتضاها هو الجر»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص367)؛ فما هي العلاقة الدلالية بين الاقتضاء والعامل؟ يشكل الاقتضاء ،إذن، العمود الفقري لنشوء الدلالة النحوية بكل مستوياتها؛ فما هي طبيعة العلاقة بين المقتضي والمقتضى؟

3-2-2- الاقتضاء حاجة دلالية في العامل

إن الاقتضاء علاقة دلالية رابطة بين العامل والمعمول تقوم على تلبية حاجة دلالية للعامل في معموله على وجه اللزوم أو الاختيار؛ وفي هذا المعنى يقول ابن الحاجب: «قال: والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه أحد جزأي الجملة المفتقرة إلى ذكرهما، وقد وجب

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

تقديم الفعل فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لا غيره من الفضلات، إذ المفتقر إليه أولى بالذكر من المستغنى عنه»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص126).

يتولد، إذن ، الاقتضاء من حاجة دلالية يفتقر العامل إليها ولا يجدها إلا في المعمول الذي بدوره لا يتقوم إلا بهذا المعنى الذي اقتضاه فيه العامل معنى وليس لفظا؛ حيث يقول ابن الحاجب: «والعمل إنما هو باقتضاء الكلمة في المعنى فكما أن الفعل يعمل لأنه يقتضي متعلقا، فالاسم يقتضي متعلقا كذلك ألا ترى أن ضاربا في اقتضاء ضارب ومضروب كضرب في اقتضاء ذلك»(ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ج1ص89) ؛وتبين الخطاطة التالية أوجه الاقتضاء الثلاثة بحسب مقتضياتها.

البنية التركيبية الدلالية

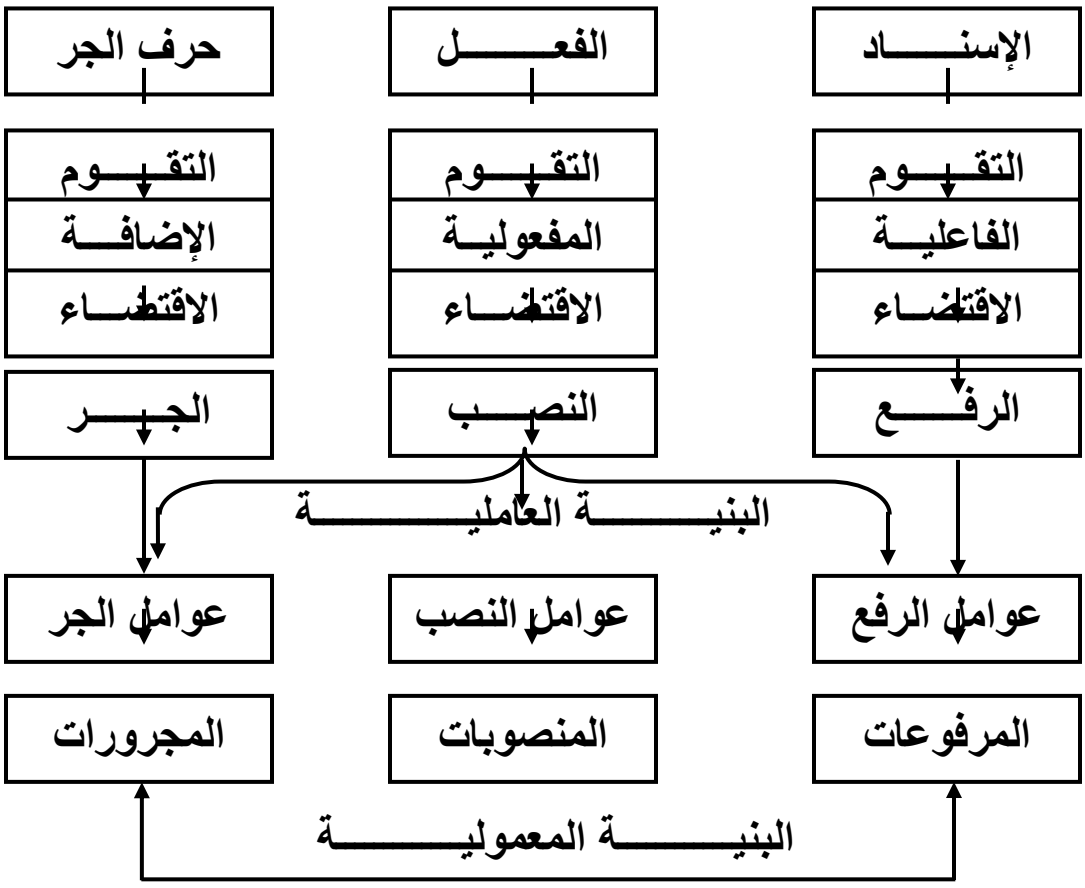

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الخاتمة

لقد اعتمد ابن الحاجب في نظامه النحوي بقطبيه مداخل توازن بين ما هو نحوي وما هو دلالي بناء على المحاور الآتية:

1- محور التركيب؛ باعتباره سبب الإعراب، وموجبه، وأن الأصل في هذا التركيب هو الأسماء؛

2- محور الإسناد؛ باعتباره المقوم الأساسي للفاعلية المقتضية للرفع، من منطلق كون الفعل هو الأصل في الإسناد؛

3- محور الاقتضاء؛ باعتبار أن الفاعلية المقومة بالإسناد تقتضي الرفع، والمفعولية المقومة بالفعل تقتضي النصب، والإضافة المقومة بحرف الجر أو معناه هي المقتضية للجر؛

4- محور الاختلاف الذي يتأسس عليه الإعراب الدال على أعلام ومعان مختلفة فيما بينها اختلافا عقليا تضاديا؛

5- محور العمل باعتباره الواسم لمعمولاته لفظا حسب ما يقتضيه المعنى الإعرابي؛

6- محور الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء وليس الفعل؛ باعتبار أن المعاني تعتور الأسماء رفعا ونصبا وجرا. ولا يكون ذلك إلا لمعان هي: الفاعلية والمفعولية، والإضافة.

لقد رتب ووزع ابن الحاجب محاوره النحوية والدلالية بحسب توزيعه وترتيبه الأدوار الدلالية والنحوية لأنواع الكلم؛ إذ يعتبر الفعل الأصل في الإسناد، والاسم الأصل في التركيب؛ فانعكس ذلك على المحاور السابقة؛ حيث يولد الإسناد العمد، ويولد التعلق الفضلات. لكن رغم هذه المكاسب المعرفية لنظرية ابن الحاجب بتوزيعه وترتيبه أنواع الكلم وفق أطر دلالية بما يخدم المحاور الدلالية والنحوية لمنطق الدلالة النحوية، لازال هناك قلق معرفي يساور كل تلك المحاور والأطر الدلالية السابقة عليها؛ باعتبار أن ترتيب ابن الحاجب تلك المحاور داخل هرم الدلالة النحوية لم يكن كافيا لتقديم إطار نحوي دلالي كاف قصد تسليط الضوء على مستويات ومحاور تلك الدلالة بما يظهر آليات اشتغالها ومستويات الترابط الأفقية والعمودية بين مكوناتها ؛مما يفتح الباب على مصراعيه من أجل طرح أسئلة جديدة حول مدى قدرة النحاة بعده على تقديم محاور بديلة كفيلة بتقديم الإطار المفهومي العضوي المناسب لذلك.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المصادروالمراجع:

- ابن الحاجب، (646 هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ-2005م.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved